الأمم المتحدة

A/71/PV.5 A

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٥ ألف

الاثنين، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١٢/٣٠.

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس المشارك، تولت رئاسة الجلسة الرئيسة المشاركة بالنيابة، السيدة يونغ (بليز).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٤.

الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين

البندان ١٣ و ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الرئيسة المشاركة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فلاديمير ماكي، وزير خارجية بيلاروس.

السيد ماكي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): في عالم اليوم المعولم، أصبح التنقل البشري مسألة ذات أهمية آنية على نحو متزايد. لا تزال الحالة الراهنة المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين في جميع أنحاء العالم معقدة وما زالت تتسم بانعدام الضوابط والقدرة على التنبؤ. وثمة أزمة في فهم العلاقة بين الأسباب والنتائج في الحالات الإنسانية الطارئة المصحوبة بتحركات جماعية للناس. فأغلب اللاجئين اليوم هم النتيجة غير المباشرة للصراعات المسلحة التي طال أمدها في مناطق وبلدان مختلفة. وذلك نتيجة للتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للبلدان ذات السيادة، بما يتعارض مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق وفي سياق اجتماع اليوم، فإن هذه فرصة ممتازة للتأكيد على الطابع غير القابل للتصرف للحقوق والمبادئ المكرسة في الميثاق. وندعو الجميع إلى احترامها.

إن النظام العصري المصمم لكي ينظم بشكل قانوني استضافة المهاجرين واللاجئين يواجه حاليا اختبارا خطيرا. ففي بعض بلدان المقصد، لم يتم في الكثير من الحالات الوفاء

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

بالتعهدات التي قُطعت في الماضي على الصعيد الدولي في ما يتعلق بحماية حقوق المهاجرين واللاجئين وحقوق الإنسان بشكل عام. ويتعين علينا التصدي للتوترات الاجتماعية ومشاعر العداء تجاه المهاجرين واللاجئين. ونعتقد أنه من أجل منع هذه الحالات، يجب أن تتاح للاجئين والمهاجرين في البلدان المضيفة وسائل كافية لحماية حقوقهم. ويجب أن يركز الاهتمام بالمهاجرين واللاجئين على أشد القطاعات ضعفا، بمن فيها المعوقون والمسنون والنساء والأطفال، ولا سيما القصر غير المصحوبين.

ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن التدفقات الجماعية للناس دون ضوابط تولد تربة خصبة للجريمة المنظمة. ويؤدي ذلك إلى الاتجار بالبشر وإلى زعزعة استقرار المجتمعات ويؤدي إلى المزيد من المواقف العدائية تجاه المهاجرين واللاجئين. وفي ظل هذه الظروف، يتعين على البلدان المضيفة الحفاظ على توازن، بحيث تتيح قوانينها من جهة إدماجا سلسا للمهاجرين واللاجئين في مجتمعاتها، ولا تتعارض من ناحية أخرى مع المصالح الوطنية وأن تراعي الفرص المتاحة في مناطق وبلدان بعينها والجوانب المتميزة لها.

وفي الوقت نفسه، يجب أن ندرك تماما أن الادماج السلس لا يعني أننا بحاجة لتأمين حقوق المهاجرين واللاجئين فحسب، بل وأن هناك التزامات باحترام القانون الوطني. وحتى وقت قريب، كان يُنظر إلى المهاجرين واللاجئين في الغالب باعتبارهم نوعا من العبء. غير أنه يسعدنا أن نلاحظ أن تلك النظرة تتغير وأن الخطة الجديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدها قادة العالم هنا في العام الماضي، تسلم بأنه يمكن للمهاجرين واللاجئين أن يصبحوا مشاركين فعالين في التنمية المستدامة وأن يساهموا في النمو الاقتصادي.

ومن أجل القيام بذلك، علينا تهيئة الظروف المواتية لهجرة منظمة وآمنة وقانونية، تتسم بالمسؤولية. والدعم الدولي في هذا الصدد هام جدا، لكن المساعدة المالية التي تُقدم إلى البلدان المضيفة لإنشاء الآليات اللازمة لاستضافة اللاجئين والمهاجرين ليست كافية دائما. وفي كثير من الأحيان، يجب على البلدان المضيفة أن تتعامل مع هذه المسائل اعتمادا على ذاتها. ومن ثم، يجب أن ترتبط المساعدة الإنسانية بطريقة وثيقة بالمسائل المتعلقة بتمويل التنمية.

ومبدأ تقاسم المسؤولية الذي ينادي به الكثيرمن البلدان بصورة نشطة اليوم يجب أولا وقبل كل شيء أن يضع المسؤولية على عاتق الذين أججوا لهيب الصراع على أراضي البلدان ذات السيادة، وهو ما أجبر الناس على مغادرة ديارهم بشكل جماعي. ومن أجل تبسيط وتعزيز آليات إدارة تدفقات الهجرة، نحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة من جانب جميع الأطراف المعنية. ولذلك، وفي سياق كفالة ظروف مواتية للهجرة في جميع أنحاء العالم، نؤمن بالدور الهام للشراكات بين كل الأطراف المعنية، بما في ذلك البلدان نفسها في المقام الأول، والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والقطاع الخاص. وينبغي لهذه الشراكات أن تقوم على الثقة المتبادلة والتفاهم والمساعدة.

وأخيرا، نود أن نرحب بالمنظمة الدولية للهجرة بوصفها عضوا جديدا في أسرة الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن الإمكانات والخبرات الواسعة لهذه المنظمة المرموقة ستساعدنا أيضا على أن نحقق بصورة فعالة أهدافنا في مجال سياسات الهجرة.

الرئيسة المشاركة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لسيشيل.

السيدة بوتر (سيشيل) (تكلمت بالإنكليزية): نحن اليوم هنا لكي نقرر ما إذا بإمكاننا التصرف كما لو أن العمل كالمعتاد هو أننا ملزمون بقبول ظاهرة تشرد الملايين وتسابقهم لإنقاذ حياتهم وأسرهم في عالم مزقته الحرب والكراهية وتضرر

جراء تغير المناخ. وما إذا كان بوسعنا أن نسمح بتحمل عدد قليل من البلدان عبء هذه الأزمة العالمية الهائلة – بلدان، لا بد لي من أن أقول إنها كانت سخية في وقت الأزمة؛ وما إذا كان بوسعنا مجرد تضميد الحالة آملين، رغم كل الصعاب، أن تعود الأمور إلى طبيعتها. يتعين علينا إيجاد حل عادل ودائم لمشكلة التحركات الجماعية غير النظامية للناس.

واتباع نهج قائم على الحقوق يمكنه وحده أن يضمن ذلك. المهاجرون وسكان كل من بلدان العبور والمقصد بشر، وبالتالي هم أصحاب حقوق. وعلى المجتمع الدولي والدول والحكومات، جنبا إلى جنب مع منظمات جماعات المجتمع المدني، سواء في بلدان المنشأ أو العبور أو المقصد، واجب فيما يتعلق بأصحاب الحقوق أولئك، وينبغي عليهم أن يسعوا إلى إعمال تلك الحقوق. واحترام حقوق المهاجرين هو السبيل الوحيد لحمايتهم من المتجرين بالبشر ومهربي المهاجرين والمتطرفين العنيفين، الذين يستغلون تحركهم لسرقتهم أو لارتكاب أعمال الإرهاب في بلدان العبور أو المقصد. وينبغي أن يمتد احترام حقوق الإنسان هذا ليشمل أيضا السكان في بلدان العبور والمقصد من خلال كفالة حدوث تدفقات الهجرة ضمن القدرة الاستيعابية للمجتمعات المحلية، بحيث يشعر المهاجرون بالترحيب ويكون إدماجهم ميسرا.

ولن يكون احترام حقوق الإنسان للمهاجرين والسكان المحليين في بلدان العبور والمقصد ممكنا إلا في سياق تدفقات المهاجرين القانونية والخاضعة للرقابة. تعطل التدفقات الكبيرة وغير القانونية تلك العملية. ولذلك، هناك حاجة لإجراءات عاجلة تمنع تحول التدفقات المنظمة القابلة للإدارة للمهاجرين إلى تحركات جماعية غير قانونية. وهذا غير ممكن إلا بمواجهة المجتمع الدولي للأسباب التي تطلق العنان لحالات التشريد الكبيرة للمهاجرين غير القانونيين، ألا وهي الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية وانعدام الحوكمة الشاملة للجميع.

وتؤدي النزاعات المسلحة دائما إلى هجرة المدنيين الفارين من مناطق القتال. ولكن عادة ما تصبح هذه التحركات واسعة النطاق في الحالات التي لا يُحترم فيها القانون الإنساني الدولي. إن التقيد الصارم بالقانون الإنساني الدولي يسهم في حل لأزمة الهجرة الحالية. الحكم الصالح والديمقراطية ونماذج التنمية الشاملة بحاجة إلى وقت طويل لتقليص خطر اندلاع الصراعات.

إزاء خلفية اليأس الذي نشهده اليوم على أرض الواقع، فلنتطلع إلى الطائر المقبل علينا الذي يحمل أملا تحت جناحيه. إن سيشيل شأنها شأن البلد الذي نجتمع فيه اليوم، هي أيضا بوتقة تنصهر فيها الثقافات والأجناس والأعراق. إنها أرض عمرها المهاجرون، وترعرت عبر القرون من خلال وصول الناس من كل أقاصي العالم، وساعدوا على نمو اقتصادنا الحيوي. ومما لا شك فيه أن تنوعنا يعززها، وهي تجربة نتشاطرها بفخر. فلنتخذ اليوم القرارات التي تعكس طاقات التعاطف والتآزر الكامنة في مجتمعنا العالمي، ولنبين أننا قادرون على أكثر بكثير من الدمار والكراهية والخوف.

فلنقرر أنه يمكننا ويجب علينا أن نفعل المزيد معا.

الرئيسة المشاركة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة باندوكيني ليفولا – إيتانا، وزيرة الداخلية والهجرة في ناميبيا.

السيدة ليفولا – إيتانا (ناميبيا) (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي الشرف لي أن أتكلم في الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين لعام ٢٠١٦ في مدينة نيويورك التاريخية هذه. تنعقد هذه الجلسة في وقت تصل فيه تحركات الناس إلى مستوى لم يسبق له مثيل، وبذلك يقتضي الأمر أن تعمل الدول معا على إدارة التحركات وضمان مراعاة حقوق المهاجرين واللاجئين واحترامها.

وناميبيا تستضيف اللاجئين الذين جاؤوا إلى بلدنا نتيجة للصراعات في بلدانهم الأصلية. وتوفر الحكومة الدعم والخدمات في مكان مكرس لذلك الغرض، مما يجعل من السهل ضمان السلامة وتوفير المأوى للاجئين. كذلك تقدم الحكومة التعليم الابتدائي والثانوي مجانا للاجئين والأطفال الملتمسي اللجوء، فضلا عن تقديم الخدمات الطبية المجانية لجميع اللاجئين. وفي الوقت الراهن، تستضيف ناميبيا ٨٨٨ ٣ من اللاجئين وملتمسي اللجوء.

ومهما يكن من أمر، فإن عملية تقديم المساعدة للاجئين وملتمسي اللجوء ليست ممارسة مستدامة للحكومات، ولا توفر أيضا الحياة الكريمة للجماعات المتضررة. يجب على العالم أن ينظر في معالجة الأسباب الجذرية للتشرد الذي يجبر البشر على التخلي عن سبل عيشهم في البلدان التي ولدوا فيها للعيش في مستوطنات اللاجئين. وعلى الرغم من أن البلدان المضيفة، كلما أمكنها ذلك، ربما تنظر في إدماج الأشخاص الذين يختارون ذلك في المجتمعات المحلية، وهذا يوفر درجة من الحياة الكريمة، فلن يكون جميع اللاجئين سعيدين بذلك الخيار.

وفي حزيران/يونيه الماضي، أطلقت ناميبيا أول تعريف للهجرة في البلد. ووفر هذ التعريف توضيحا آخر مفاده أن المهاجرين يساهمون في النمو الاقتصادي والتنمية في بلدنا بملئهم لوظائف في العديد من القطاعات حيث يعاني سوق العمل الداخلي من نقص شديد فيها. وقد أتاح لنا ذلك فرصة للاستفادة من المهاجرين في تلك القطاعات بينما نعمل على توجيه تدريب السكان المحليين في المجالات المحددة لتقليص العجز في سوق العمل. وتجري حاليا صياغة سياسات مدروسة لتلبية الحاجة وتوفير إطار للسياسات في مجال إدارة العملية.

وفي حين أن للهجرة أثرا إيجابيا على التنمية، يجب على الحكومات أن تكفل عدم مهاجرة الناس بسبب اليأس بل لكونه خيارا. وبالمثل، يتعين علينا أن نشجع شعبنا على استخدام القنوات القانونية للهجرة. إن الدول المرسلة والمستقبلة ودور العبور تحتاج إلى العمل معا بشأن هذه المسألة لتقليص مواطن الضعف الناشئة عن استخدم قنوات الهجرة غير القانونية. ولا يزال استمرار الاضطرابات السياسية في جميع أنحاء العالم يدفع الملايين من الناس إلى ترك أماكن إقامتهم في موطنهم للذهاب إلى عالم مجهول عبر الحدود الدولية. وفي الوقت نفسه، تتضاءل الموارد التي تقدم الدعم إلى اللاجئين. ويتعين على المجتمع الدولي العمل من أجل القضاء على جميع أسباب الهجرة التي من صنع الإنسان للحد من المعاناة الإنسانية وتحسين حياة الناس. وهذه الأسباب معروفة وموثقة جيدا، مثل انتهاكات حقوق الإنسان، وسوء المعاملة، والصراعات المسلحة، والاضطهاد، والإرهاب، والفقر وانعدام الأمن الغذائي. من الناحية البيئية، فقد تضررت بعض البلدان بشكل سلبي بسبب تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

ويتعين على الدول العمل معا لتحسين الظروف لجعل الهجرة خيارا بدلا من أن تكون البديل الوحيد. ومن ناحية أخرى، على البلدان المستقبلة والمرسلة العمل معا لكفالة احترام حقوق الإنسان للذين يختارون الهجرة وللذين أُجبروا على ترك أماكن إقامتهم بسبب النزاعات أو الكوارث الطبيعية المؤسفة. على الرغم من أن ناميبيا متضررة أيضا من آثار تغير المناخ، فهي على استعداد للاضطلاع بدورها في هذا المسعى.

الرئيسة المشاركة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيرودين نبييف، رئيس الدائرة الحكومية للهجرة في أذربيجان.

السيد نبييف (أذربيجان) (تكلم بالروسية): لقد أدى توسع نطاق المنطقة الجغرافية للصراعات والأزمات في جميع أنحاء العالم خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة في عدد الأشخاص الذين فقدوا أرواحهم أو الذين أُجبروا على الفرار. وتشرد قسريا أكثر من ٦٠ مليون شخص نتيجة للنزاعات والانتهاكات.

ويجب على المجتمع الدولي أولا وقبل كل شيء العمل على منع نشوب الصراعات المسلحة وتكثيف الجهود الرامية إلى حسم الصراعات القائمة وفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي، وأولا وقبل كل شيء، سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

فيما يتعلق بمعالجة المسائل المتعلقة باللاجئين والمهاجرين والأشخاص المشردين داخليا، من المهم للغاية التعاون مع منظمات مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة وآليات الأمم المتحدة المعنية.

ونعتقد أنه في ظل الحالة العصيبة اليوم، ينبغي ألا تمر دون معالجة احتياجات المشردين داخليا الذين وصل عددهم الآن إلى مستوى قياسي ٤١ مليون. وهي تتطلب من المجتمع الدولي اتباع نهج كلي. وتتطلب هذه الحالة الصعبة النظر الجدي بصياغة وثيقة ملزمة عالميا تستند إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي. وفي هذا السياق، ترحب أذربيجان باعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخليا.

تعتبر تلك الوثيقة أول وثيقة مُلزمة بشأن التشريد القسري. وفي الوقت نفسه، نأمل أن تتحقق بالكامل الأهداف الطموحة الواردة في برنامج عمل الأمين العام بشأن البشرية للحد من التشريد القسري بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

نعتقد أن مسائل الأشخاص المشردين داخليا حساسة وهامة. ويمكن تفهم ذلك. يواجه بلدنا قضايا التشرد الداخلي على نطاق واسع بسبب احتلال أرمينيا لأراضينا. من الجدير بالذكر أن أذربيجان البالغ تعداد سكانها ٩,٧ مليون نسمة من بين البلدان التي تتحمل العبء الأكبر من الأشخاص المشردين على أساس نصيب الفرد. وما انفكت أرمينا منذ أكثر من ٢٥ عاما تنتهك بشكل صارخ قواعد ومبادئ القانون الدولي. وتواصل جهودها الرامية إلى دعم الوضع الراهن وعرقلة عودة الآلاف من الأذربيجانيين المشردين داخليا إلى ديارهم. وعلاوة على ذلك، تجدر الملاحظة مع الأسف أن أرمينيا تستغل أزمة اللاجئين والمهاجرين الحالية لتوطين الأرمن من سوريا في أراضي أذربيجان المحتلة. هذا انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي، وبصورة رئيسية اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

لقد تعهدت أذربيجان بحل جميع مشاكل المشردين داخليا الذين أُرغموا على ترك ديارهم. ويشمل ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير العمالة، والتعليم، والإسكان، والاحتياجات الطبية. وتقوم الحكومة بمعالجة جميع هذه المسائل على أساس متواصل. وفي الآونة الأخيرة، تم بناء ١٠٠ مستوطنة لاستيعاب آلاف الأسر من اللاجئين والمشردين داخليا. وخلال السنوات العشرين الماضية، تم إنفاق حوالي ٦ مليارات دولار على معالجة القضايا الاجتماعية للأشخاص المشردين داخليا في أذربيجان. إن الجهود التي تبذلها حكومتنا بشأن قضايا المشردين داخليا موضع تقدير كبير لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وجهات أخرى.

ونعتقد أن الإعلان السياسي المعتمد في نيويورك اليوم من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) يجسد الفكرة القائلة بأنه ينبغي لنا النظر في رسم استراتيجيات لحماية المشردين داخليا، بما في ذلك الحيلولة دون وقوع الحالات التي تؤدي إلى نشوء مشكلة الأشخاص المشردين داخليا وتقليص عددهم. وبقيامنا بذلك، فإننا نعطي دفعة على الصعيد العالمي للجهود الرامية إلى إعداد شبكة فعالة لحماية لهذه الفئة الضعيفة من الناس. ونحن نقف على أهبة الاستعداد لمواصلة مساهمتنا في تلك العملية.

الرئيسة المشاركة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في القاعة حاليا. وسأعلق الجلسة لحين إيجاد حل لهذه المسألة.

علقت الجلسة الساعة ١٤/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٠٥.

تولى الرئاسة الرئيس المشارك ليكتوفت.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد صلاح الدين رباني، وزير خارجية أفغانستان.

السيد رباني (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناننا لمعالي الأمين العام بان كي – مون على عقد اجتماع اليوم الرفيع المستوى المعني بمعالجة حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين. إننا نجتمع هنا اليوم في ظل تدفق غير مسبوق للمهاجرين واللاجئين في مختلف أنحاء العالم. ولذلك، فقد حان الوقت للبدء في تنفيذ استجابة دولية متضافرة من أجل التصدي لهذه الظاهرة المتنامية من جميع جوانبها وبصورة شاملة.

واستنادا إلى تجربتنا الخاصة، تدرك أفغانستان جيدا التحديات المعقدة المرتبطة بمسألة اللاجئين على الصعيد العالمي. لقد أوجد الإرث الذي خلفته أعمال العنف والنزاع المسلح على مدار أكثر من عقدين حالةً اضطر فيها الملايين من النساء والأطفال الأفغان إلى ترك منازلهم والتماس اللجوء في الخارج. ويعيش أكثر من ٩٥ في المائة من لاجئينا في البلدين المجاورين، إيران وباكستان، ونحن ممتنون لهذين البلدين على كرمهما في استضافة شعبنا.

ومع بداية فصل جديد في أفغانستان عام ٢٠٠١، عاد ملايين الأفغان إلى وطنهم، مسجلين بذلك أكبر حركة عودة إلى الوطن في التاريخ الحديث. ولعدة سنوات حتى الآن، كان لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية الأخرى دور مركزي في الجهود الدولية لدعم ومساعدة اللاجئين الأفغان خلال بعضٍ من أصعب اللحظات في حياة أمتنا. ونحن ممتنون لما قدموه من دعم والتزام بمعالجة محنة اللاجئين والمشردين داخليا.

وغني عن القول إن الملايين من مواطنينا لا يزالون لاجئين، وما زالوا يواجهون ظروفا اجتماعية واقتصادية وإنسانية صعبة. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية ضمان حصول جميع اللاجئين، سواء من الأفغان أو من أي جنسية أخرى، على الاحترام والمساواة في المعاملة من جانب البلدان المضيفة، وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لقد واصلت حكومة الوحدة الوطنية، منذ تشكيلها قبل عامين، بذل الجهود الوطنية والإقليمية، بالتعاون مع الشركاء الدوليين المعنيين، من أجل التوصل إلى حل مجد وطويل الأجل لمحنة اللاجئين الأفغان، مع التركيز بشكل خاص على العودة الطوعية وإعادة الإدماج بصورة مستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن اللجنة الرباعية – المؤلفة من أفغانستان وباكستان وإيران ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – واستراتيجية الحلول المتعلقة باللاجئين الأفغان التي اعتمدت في جنيف عام ٢٠١٢، تظلان الإطار الشامل الذي تسعى حكومة الوحدة الوطنية من خلاله إلى تحقيق العودة الطوعية والتدريجية والكريمة للاجئين وإعادة إدماجهم على نحو مستدام.

ونحن نركز أيضا بشدة على معالجة المشاكل التي تواجه المشردين داخليا، باعتبارها مسألة ذات أهمية متساوية، والتي تزايد عددهم على مدى العامين الماضيين، ويُعزى ذلك أساسا لانعدام الأمن في بعض أنحاء البلد الناجم عن العنف والإرهاب الذي ترتكبه حركة طالبان والجماعات التابعة لها. وأود أن أكرر نداءنا إلى المجتمع الدولي للقيام بدور داعم طويل الأجل لمعالجة محنة اللاجئين والمشردين داخليا بشكل فعال.

ونحن في حكومة الوحدة الوطنية، ندرك أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان، توفر الضمان النهائي لحل التحديات التي تواجه اللاجئين والمشردين داخليا بطريقة

شاملة. ونحن نعمل على تحسين ظروف شعبنا في المدن والقرى والمقاطعات في جميع أنحاء أفغانستان. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نتطلع إلى مؤتمر بروكسل القادم بشأن أفغانستان الذي سيعقد في غضون أسبوعين، حيث نأمل أن يعلن المجتمع الدولي عن تعهدات جديدة لتقديم المساعدة لكي نتمكن من تنفيذ إطارنا الوطني للسلام والتنمية، الذي يهدف إلى تمكيننا من تحقيق الاعتماد على النفس خلال عقد التحول.

ويسرنا أن اجتماع اليوم الرفيع المستوى، يركز على النحو الواجب على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة على الصعيد العالمي. في معظم الحالات، فإن من يسعون إلى إعادة التوطين لا يفعلون ذلك كمسألة اختيارية بل بسبب الظروف. فالفقر والنزاع وانعدام الفرص الاقتصادية هي بعض من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى إعادة التوطين. وفي هذا الصدد، سيظل الدور المركزي للأمم المتحدة ذا أهمية استراتيجية في تقديم الدعم عبر طيف واسع، بما في ذلك المساعدة الإنمائية، ومنع نشوب النزاعات، وتطوير النظم، وبناء السلام والمصالحة الوطنية.

وكان اعتماد أهداف التنمية المستدامة، في أيلول/سبتمبر الماضي هنا في نيويورك، معلما هاما على طريق رسم إطار إنمائي جديد للسنوات ال ١٥ المقبلة. وستقطع عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة شوطا طويلا في المساعدة على كفالة السلام والأمن وتهيئة بيئة اقتصادية مستقرة في بلدان المنشأ عن طريق توفير حافز للناس والأسر لتجنب إعادة التوطين. وفي هذا السياق، تعرب أفغانستان عن قلقها إزاء استمرار النزعة التي يتعرض المهاجرون واللاجئون في سياقها لأعمال كراهية الأجانب والتمييز وغير ذلك من القوالب النمطية القائمة على الاختلافات الدينية والثقافية في بعض أنحاء العالم. وهناك حاجة إلى تجدد الجهود لدحر هذا الخطاب الخطير، الذي يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان. ونرحب باقتراح الأمين العام إطلاق حملة عالمية للتصدي لمختلف أشكال التمييز ضد المهاجرين واللاجئين. ويجب أن ننظر إلى التنوع بوصفه مصدرا للقوة والتفاؤل، بدلا من رؤيته من منظور سلبي. فعلى الرغم من كل شيء، البشرية واحدة بغض النظر عن الاختلافات الثقافية والدينية والجغرافية. ونحن نتطلع جميعا إلى تحقيق نفس الأهداف: فرصة العيش في سلام والازدهار، وقبل كل شيء، ضمان حياة أفضل وأكثر إشراقا لأطفالنا وللأجيال المقبلة.

ويمثل مؤتمر القمة اليوم فرصة مناسبة لنا جميعا لإعادة تأكيد التزامنا المشترك بحماية وتعزيز حقوق جميع اللاجئين والمهاجرين، والقيام بذلك من خلال التقيد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وترحب أفغانستان باعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) ومرفقيها، المعنونين ”إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين“ و ”في سبيل وضع اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية“.

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أعرب عن امتناننا للرئيسين المشاركين على قيادتهما المقتدرة للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إعلان مؤتمرنا.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة سوزانا مالكورا، وزيرة الشؤون الخارجية والدينية في الأرجنتين.

السيدة مالكورا (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): نجتمع هنا للبحث عن استجابات ملموسة في مواجهة ما أصبحت أكبر أزمة هجرة في التاريخ الحديث. وحركات الهجرة ليست ظاهرة جديدة. وقبل عام، وفي سياق أهداف التنمية المستدامة، أحطنا علما بأهميتها بالنسبة إلى الاقتصادات النامية. ومع ذلك، تسبب الصور التي شهدناها مؤخرا الألم والقلق لجميعنا. فيوما بعد يوم، نتلقى أخبارا عن أن الآلاف من الناس يعانون ويموتون في محاولة لإنقاذ أنفسهم من العنف والاضطهاد والفقر. وفي ظل هذه الخلفية، لا يمكننا، ولا يجب، أن نبقى غير مبالين. وقد حان وقت العمل.

وفي بلدي الأرجنتين، كانت الهجرة من البداية أحد المحركات الرئيسية لاقتصادنا. وقد كان للهجرة أثر حاسم على نظامنا الاجتماعي والسياسي والثقافي. وبالنسبة للأرجنتين، فإن الهجرة هي جزء من الحمض النووي لمجتمعنا. ومن الصعب العثور على شخص من جيلي ليس لديه والد أو جد أو جد كبير كان قد جاء من الخارج مهاجرا إلى بلدنا. وقد غادر العديد منهم بلدانهم فرارا من الحرب والجوع، أي، أنهم كانوا لاجئين. ونحن، من مسيحيين ويهود ومسلمين، نعيش معا في سلام. ونحن مجتمع مفتوح يثريه تنوعه.

والأرجنتين هي موطن أكبر عدد من المهاجرين في منطقتنا. وقد اندمج آلاف الناس من باراغواي وبوليفيا وبيرو وشيلي بسلاسة في بلدنا في السنوات الأخيرة. وهي مسألة تدعو إلى الفخر أن نعلم أنه في عالم يموج باتجاهات نحو التجزئة والصراع، يشكل بلدي مثالا للتسامح والتعايش، وقبل كل شيء، التضامن. وكما يشير الأمين العام بحق، فإن أزمة المهاجرين واللاجئين العالمية هي مسألة تضامن وليست مسألة أرقام.

ولنتذكر روح التضامن التي وحدت بين بلداننا في السابق. ولدينا فرصة اليوم أن نكون جزءا من حل مشترك لهذه المشكلة. والأرجنتين لديها التزام رئيسي حيال المسائل الإنسانية. وقبل أكثر من ٢٠ عاما، اعترفت الجمعية العامة بما يقدمه ذوو الخوذ البيض الأرجنتينيون من مساهمات قيمة. وهذه المسألة لا تشكل استثناء. وفي أيار/مايو الماضي، سافر ذوو الخوذ البيض هؤلاء إلى لبنان لتقديم مساعدتهم في مخيم للاجئين السوريين. وعلاوة على ذلك، تدير الأرجنتين برنامجا للتأشيرات الإنسانية لتيسير دخول الأشخاص المتضررين من النزاع السوري. ونحن نكفل لهم تصاريح الإقامة ونفس الحقوق المدنية التي يحصل عليها كل الأرجنتينيين، بحيث يكون بإمكانهم الحصول على فرص العمل وفرصة التعليم لأطفالهم.

ويجب أن تكون تلك المهمة جهدا جماعيا. وبمساعدة كل قطاعات المجتمع، سنتمكن من تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمتعددة الجوانب بشكل حقيقي. ونحن في الأرجنتين نعول على الدعم الهام من الجاليتين اللبنانية والسورية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية، التي تساعد جميعها في هذه العملية.

لا يصبح الناس لاجئين بالاختيار. إنهم يهربون لأن حياتهم معرضة للخطر. ويهربون حتى مع العلم بأنهم عرضة للخطر في قيامهم بذلك. والتغييرات الكبيرة تحدث تدريجيا. ولهذا السبب، تتيح الأمم المتحدة أفقا نسعى للمضي قدما نحوه، وهذا هو السبب في تصميم الأرجنتين على التحرك بعزم نحوه. ويستطيع الأعضاء أن يعولوا على دعمنا اليوم ودائما.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد السلام هدلية عمر، وزير خارجية الصومال.

السيد عمر (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): إنه لامتياز وشرف لي أن أكون هنا في هذا الاجتماع الرفيع المستوى الحاسم.

إن معالجة الأسباب الجذرية لتحركات اللاجئين الكبيرة هي أولوية مطلقة لنا جميعا في ضوء الحالة العالمية. في البداية، أود أن أشيد بحكومة وشعب كينيا على استضافتهما للاجئين الصوماليين منذ ما يقرب من ثلاثة عقود في مخيم داداب للاجئين. ولقد أتيحت لي فرصة زيارة المخيم في وقت سابق من هذا العام، إلى جانب فخامة رئيس جمهورية الصومال حسن شيخ محمود. ولم أشعر مطلقا بمثل هذا التواضع أو التصميم على ضمان التصدي للأسباب الجذرية لتحركات اللاجئين الكبيرة، سواء في الداخل أو في الخارج.

وينبغي لنا جميعا أن نسأل أنفسنا عن الأسباب التي تدفع أي إنسان للمخاطرة بكل شيء وترك الأرض التي يحبها.

فهذا هو أساسا ما يفعلونه عندما يصبحون لاجئين. واللاجئون لا يخلّفون وراءهم منازلهم وممتلكاتهم وأسرهم فحسب، بل سعادتهم وكرامتهم والثقة بالانتماء. ولن يفهم معظم الناس ما يعنيه أن تكون لاجئا أو ما هو شعور اللاجئ. وأعتقد أن من المهم أن نتعرف على اللاجئين وأن نستمع إلى قصصهم لنفهم بشكل أفضل ونقدر مسيرتهم. وبهذه الطريقة، يمكننا وضع أكثر السياسات فعالية لتقديم المساعدة، على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

لقد عانى الصومال قرابة ثلاثة عقود من الحرب الأهلية، وازداد تفاقمها بسبب الجفاف والمجاعة مما أسفر عن تشريد هائل للسكان في الداخل والخارج. وقد اجتذب البلد مؤخرا الكثير من الناس للعودة إلى ديارهم بسبب جهوده الرامية إلى تحقيق الاستقرار والحكم الرشيد. وحتى المهاجرين من الأزمة في اليمن جاءوا ليعيشوا في مكان آمن. وفي فترة انتعاش البلد، الناجمة عن جهوده الداخلية التي تقوم بها المؤسسات، وبناء الدولة والمساعدة الكبيرة من المجتمع الدولي، أصبحت عودة صوماليي الشتات ممكنة.

والصومال هو أحد أكبر المساهمين في تدفقات المهاجرين واللاجئين. فأكثر من مليون شخص يعيشون خارج الصومال، بينما يعيش مليون شخص آخرين كمشردين داخليا. ولهذا السبب، اتفق الصومال مع شريكيه، كينيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين،على إيجاد حل دائم لمشكلة المشردين، تماشيا مع الاتفاق الثلاثي. وهذا يعني أن العملية ينبغي أن تضمن سلامة العائدين وكرامتهم، وأن تتم بطريقة إنسانية. وقد قررت حكومة جمهورية الصومال الاتحادية إعداد خطة لإعادة الإدماج لتغطية احتياجات ٠٠٠ ١٧٠ شخص من العائدين على مراحل، والسعي إلى الحصول على الأموال من أجل التنفيذ على مراحل.

وأخيرا، تطلب الحكومة الصومالية إلى المجتمع الدولي مواصلة وزيادة تمويله، حتى يتسنى للسكان الصوماليين المشردين وغيرهم من السكان في جميع أنحاء العالم، إيجاد حل دائم لمشاكلهم، الأمر الذي سيعزز السلام والاستقرار في الصومال.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جون كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد كيري (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أثني على الأمم المتحدة لعقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت للغاية بشأن التحركات الواسعة النطاق للمهاجرين واللاجئين. ومن الواضح أننا جئنا هنا جميعا مقتنعين بأنه ينبغي ألا يكون هناك أي شك في إن علينا جميعا القيام بالمزيد، من أجل مساعدة الأشخاص الفارين من الاضطهاد والعنف. يهدف مؤتمر قمة القادة بشأن اللاجئين، الذي سيستضيفه غدا الأمين العام والرئيس أوباما، والحكومات الشريكة الستة، إلى استكمال وتعزيز إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١)، الذي اعتمدناه اليوم، وإلى حشد الحكومات في كل مكان لزيادة جهودها المبذولة للتصدي لما أصبحت أزمة إنسانية عالمية، وفي بعض الأماكن هي كارثة.

فلا نخطئن: هناك حاجة ماسة إلى بذل جهود إضافية. وفيما نجتمع، شُرد ما يقدر بـ ٦٥ مليون شخص من ديارهم بشكل قسري، بمن فيهم أكثر من ٢١ مليون شخص فروا عبر الحدود الدولية. أنه من مصالح العالم الفريدة والفضلى، كما أنه من الصواب، ضمان أن يتمكن بالفعل الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى مأوى جديد، سواء داخل أو خارج حدود بلدهم، من إيجاد مكان للعيش بأمان، مع توفر الغذاء، والدواء، والمدارس، والوقت من أجل التخطيط لما سيأتي فيما بعد.

وتقع مهمة توفير هذا الملاذ بشدة على كاهل الدول المتورطة في النزاع بشكل مباشر وجيرانها، وعلى كاهل الدول الموجودة على طول ممرات الخروج القريبة. ولكن المسؤولية عن المساعدة مشتركة بين الجميع. ولذلك يتعين علينا القيام بدورنا في محاولة لإنهاء الحروب، ومعارضة التطرف العنيف، واحترام حقوق الإنسان، ودعم السياسات التي تدير تدفق الأشخاص المتنقلين بطريقة إنسانية وفعالة.

والعناصر الرئيسية لهذه السياسات مفهومة جيدا. وقد وضعنا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قواعد تحترم حقوق اللاجئين. ووضعنا قواعد بشأن اللجوء السياسي، والعودة الطوعية إلى الوطن، وإعادة التوطين والإدماج المحلي. وأكدنا من جديد على المبدأ القائل بوجوب إتاحة إمكانية الوصول دون قيد للعاملين بشكل محايد في مجال تقديم المعونة، من أجل تقديم المساعدة الطارئة إلى المدنيين المحاصرين في مناطق النزاع. وربما حتى أننا سمعنا، بعد ظهر هذا اليوم، عن حادثة وقعت في سورية تنتهك هذا الحق مباشرة.

ولتحسين قدراتنا، تشيد الولايات المتحدة بالقرار الصادر هذا العام لجعل المنظمة الدولية للهجرة – التي يقودها السيد بيل سوينغ باقتدار – جزءا من منظومة الأمم المتحدة. وتجنبنا تلك الخطوة إمكانية ازدواجية الجهود، وتساعدنا على تركيز الأموال في الأماكن حيث تحقق أفضل النتائج. كما ندعو إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالمشردين داخليا، مع التسليم بأن الغالبية العظمى من الأشخاص الذين شُرّدوا من ديارهم يعيشون داخل بلدانهم. ولا تتطابق محنة المشردين داخليا مع محنة اللاجئين الدوليين، وهي لذلك تتطلب اهتماما خاصا.

ويعرف العالم ما يجب أن يفعله من أجل التصدي بفعالية للتحديات الهائلة التي نواجهها. ولكن يتعين علينا تطبيق المعارف بشكل منهجي، ونحن بحاجة إلى أن تتمكن الموارد من فعل ذلك قبل فوات الأوان. وكما سيوضح الرئيس أوباما في مؤتمر قمة القادة غدا، فأن الفجوة بين الأموال التي لدينا والأموال التي نحتاج إليها لا تزال هائلة. واليوم، لا تزال الولايات المتحدة أكبر مانح في العالم للمساعدة الإنسانية وإغاثة اللاجئين، ونحن فخورون بذلك. ولكننا سنشعر بالارتياح بشكل أكبر إذا انتهت تلك الحاجة. لقد أعاد بلدي الآن توطين أعداد من اللاجئين عن طريق برنامج إعادة التوطين التابع لمفوضية الأمم المتحدة، أكثر من جميع الدول الأخرى مجتمعة. غير أننا أبعد ما نكون عن الشعور بالارتياح إزاء ذلك أيضا. بل على العكس من ذلك، فإننا مصممون على العمل مع الأعضاء من أجل إيجاد مزيد من الفرص للاجئين، وتوفير كل ما يتعلق بالاحتياجات الخاصة للمرأة والأطفال والأشخاص المعرضين لخطر الاضطهاد على نحو أكمل، وتقديم مساعدة إضافية إلى البلدان التي تقف على الخطوط الأمامية للأزمات الإنسانية. وتحقيقا لتلك الغايات وأكثر من ذلك، فإننا نطلب دعم الأعضاء ونتعهد بمواصلة بذل قصارى جهدنا.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد ألبرت كوندرز، وزير خارجية هولندا.

السيد كويندرز (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يوجد حاليا أكثر من ٦٥ مليون شخص إما لاجئون أو مشردون داخليا، ويشكل عددهم أربعة أضعاف عدد سكان بلدي. على الرغم من أن الهجرة ظاهرة طبيعية فمن المؤكد أن النزوح القسري ليس طبيعيا. إنه يأتي مع معاناة بشرية عميقة ناجمة عن فشل الدول في حماية مواطنيها. إن الجميع في هذه القاعة لديهم مسؤولية للقضاء على الأسباب الدافعة إلى الفرار. ومسؤوليتنا رئيسية، ومسؤوليتنا مشتركة، ومسؤوليتنا مباشرة.

إن مسؤوليتنا رئيسية لأن الكثير من الناس يُرغمون على ترك كل شيء ورائهم مقابل مستقبل غير أكيد. ولا يزال يجري استغلال الكثير من الناس. ولا يزال الكثير من الناس يخاطرون

بحياتهم. وتود هولندا أن تشدد على أربع أولويات لمعالجة الأزمة. أولا وقبل كل شيء، يجب التصدي للأسباب الجذرية للتشريد القسري مع إيلاء أهمية عليا للصراعات. ثانيا، تستحق الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال العناية والحماية الخاصة. ثالثا، ينبغي تنظيم الهجرة قدر الإمكان. رابعا، أي استجابة فعالة تقتضي عملا فعالا من جانب الأمم المتحدة وكل عضو فيها. ويعترف إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) بهذه الأولويات. ولذلك، يسر هولندا أن تؤيده.

ومسؤوليتنا مشتركة أيضا لأنه يجب على المجتمع الدولي أن يوفر الأمن والحماية للناس المحتاجين. ولنكن صريحين حيال هذا الموضوع، فلم نفعل ذلك بعد. تتطلب الأسباب والحلول المشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من دون استثناء. وترحب هولندا بالاعتراف بتلك المسؤولية المتشاطرة في إعلان اليوم. فهو يوفر أساسا جيدا للعمل الجماعي. ولكي نكون واضحين، كل دولة مسؤولة عن رفاه مواطنيها وسلامتهم. ولا يمكن التنصل من تلك المسؤولية؛ ولا يمكن أن يعهد بها إلى المجتمع الدولي. وبصورة مماثلة، فإن البلدان التي ترحب باللاجئين، مثل هولندا، مسؤولة عن اندماجهم الناجح في المجتمع. والمسؤولية المشتركة تعني أن جميع البلدان تقوم بدورها للتقليص من النزوح القسري وتدبر عواقبه الإنسانية عندما يحدث. ويجب على البلدان أن توفر أو تدعم السبل القانونية من أجل إعادة التوطين والأشكال الأخرى من القبول، وتوفير الحماية لأشد الفئات ضعفا.

تتحمل هولندا مسؤوليتها، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي. ونحن نعمل على شراكات واسعة بشأن الهجرة مع بلدان المنشأ والعبور، والبلدان في أفريقيا والبلدان المجاورة لسوريا. وهذه شراكات تعترف بجميع المصالح، وعلينا أن نعترف بالمصالح كافة. فهي ترتكز على مشاركة على قدم المساواة – وإلا فلن تنجح. باسم الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، ناقشت، في وقت سابق من هذا العام، الخطوط العريضة لشراكة الهجرة مع زملائي في مالي وغانا وكوت ديفوار. في رأيي أن الاتفاقات التي توصلنا إليها دليل على أمر ممكن، أي شراكة جديدة بشأن الهجرة. وهي إثبات لمفهوم قدم المساواة المنصوص عليه في نهج فاليتا.

فبالعمل معا، نعزز من مراقبة الحدود، ونعمل ضد مهربي المهاجرين القساة الذين يعرضون الأرواح الضعيفة للخطر، وعمل على تحسين الهجرة المنظمة. والأهم من ذلك، أننا بالعمل معا نوفر للناس فرصا أفضل في حياة كريمة في بلدهم أو في منطقة قريبة من ديارهم بدر الإمكان. ومن قبيل سوق مثال واحد، فإن هولندا تمول المنح الدراسية لـ ٣ ٥٠٠ لاجئ سوري في البلدان المضيفة في المنطقة. فالقدرة على الدراسة تعطي هؤلاء اللاجئين فرصة لتحقيق مستقبل أفضل في المجتمعات التي تستضيفهم، ونأمل ذلك في سوريا.

ومسؤوليتنا رئيسية ومشتركة، ولكنها أيضا مباشرة. ولن تنتظر هولندا حتى إقرار الاتفاقيتين العالميتين في عام ٢٠١٨ لأن مسؤوليتنا لن تنتظر. والمعاناة لن تنتظر. ويؤكد إعلان اليوم ويدعم الجهود التي نقوم بها بالفعل ويشجعنا جميعا على مضاعفة تلك الجهود. ويجب علينا عكس مسار الاتجاهات السائدة في الأعداد المتزايدة للاجئين والمشردين داخليا. ولهذا السبب أود أن أضع تحديا لنا جميعا اليوم. ينبغي أن نقوم بكل ما في وسعنا لخفض هذا العدد من ٦٥ مليون بنسبة أكثر من الثلثين، إي إلى أقل من ٢٠ مليون بحلول عام ٢٠٣٠. وأطلب من الجميع هنا مشاركتي هذا الطموح. أمر صعب بالنسبة لنا جميعا، وليس سهلا، لكنني أطلب من الجميع المساعدة على تحقيقه.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في صربيا.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئيسي الجمعية العامة في دورتيها السبعين والحادية والسبعين على المشاركة في استضافة هذا الاجتماع الهام جدا.

نحن في خضم أزمة لاجئين ومهاجرين خطيرة جدا، إنها أكبر أزمة من هذا القبيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية – وهي أزمة لا تنحسر، بل على العكس من ذلك، تتكثف في نطاقها وحجمها. بعد تسعة أشهر من التوصل إلى قرار عقد هذا الاجتماع، أصبحت الحالة أسوأ وأكثر تعقيدا، ولا تلوح في الأفق بوادر حل شامل. وعلى الرغم من الجهود الجادة للتصدي لهذه التحديات المتنامية وتحديات أخرى، لم يفلح المجتمع الدولي، حتى الآن، في اعتماد نهج ملائم لحل المشكلة. ومن الواضح أننا بحاجة إلى إيجاد حل للأسباب الجذرية الرئيسية للأزمة وإنهاء الحروب والصراعات التي أدت إلى أكبر عدد من اللاجئين.

يقع بلدي على طول إحدى الطرق الرئيسية لتحركات اللاجئين، أي طريق البلقان الغربية. وخلال السنة والنصف الماضية، مر عبر صربيا أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ ومهاجر. ولقد أثبتنا تضامننا وإنسانيتنا، حيث كثيرا ما تلقت صربيا الثناء على ذلك، ليس فقط من المهاجرين أنفسهم، بل أيضا من وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وقد نظمنا مراكز للاستقبال والإيواء والنقل. وقدمنا المواد الغذائية والملابس والرعاية الصحية والرعاية الخاصة للنساء والفتيات والأطفال، وكذلك للمرضى وللمسنين.

إن تعاطفنا مع اللاجئين والمهاجرين وتفهمنا الأساسي لمعاناتهم ومحنتهم ينبع من حقيقة كوننا واجهناها مشكلة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا طيلة العقدين الماضيين. وحتى اليوم، فإن بلدنا موطن لما ٢٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين داخليا الذين يعيشون حالات تشرد طال أمدها، وهو أكبر عدد في أوروبا. لقد بذلنا جهودا هائلة في سبيل إيجاد حلول دائمة وعادلة للاجئين من المنطقة والمشردين داخليا في أراضينا والذين يعيشون في حالات تشرد طال أمدها. وكان انخفاض عدد اللاجئين في إقليم يوغوسلافيا السابقة يعزى إلى حد كبير لعملية إدماجهم في جمهورية صربيا والتي شملت أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص. وبهذه الطريقة، تحملت صربيا العبء الأكبر في التماس حل دائم لمشكلة اللاجئين. وللأسف، لم يعد إلى ديارهم سوى ٤ ٠٠٠ شخص فقط من ٢٠٠ ٠٠٠ مشرد داخليا، أو نسبة ١,٩ في المائة من الأشخاص الذين طُردوا قبل ١٧ عاما من إقليم كوسوفو وميتوهيا التابع لنا.

ويصل المهاجرون الوافدون إلى صربيا من دول الاتحاد الأوروبي ويكابدون من أجل بلوغ بلدان الشمال الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وعندما تُغلق الأقسام الشمالية من الطريق، يتبدى خطر أن تصبح صربيا عنق الزجاجة لعدة آلاف من المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في صربيا، وهذا هو الحال بالفعل. ويوجد حاليا أكثر من ٧ ٠٠٠ من المهاجرين وملتمسي اللجوء في صربيا. وبالتنسيق مع الجيران على طول طريق البلقان الغربية، اتخذنا تدابير لمنع الهجرة غير القانونية وقمع أنشطة جماعات التهريب الإجرامية.

ولئن كان تدفق اللاجئين والمهاجرين قد انخفض إلى حد ما منذ آذار/مارس من العام الحالي، فإن الطريق غرب البلقان لا يزال غير مغلق، بسبب استخدام الجماعات الإجرامية له بصورة نشطة. ونحن لا نريد إقامة جدران ومستعدون لإبداء التضامن وتحمل نصيبنا من عبء الأزمة. مع ذلك، وكبلد يتعامل مع مشكلة النزوح المطول منذ أكثر من ٢٠ عاما، نحن لا نملك من القدرات ما يجعلنا ملجأ جماعياً طويل الأمد للمهاجرين. ولذلك، نحث على العمل من أجل إيجاد حل أوروبي وعالمي شامل ووسيلة لتقاسم العبء بصورة عادلة. وجمهورية صربيا قدمت تعهداً في مؤتمر لندن بشأن سوريا المعقود في شباط/

فبراير وتبرعت لليونيسيف بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو لصالح تعليم الأطفال في سوريا.

إن اعتماد إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين (القرار ١/٧١) اليوم يوفر إطاراً سياسياً لمعالجة المسائل المتعلقة باللاجئين والمهاجرين. وما نحتاج إليه الآن هو ضمان ترجمة إرادتنا السياسية المشتركة إلى عمل. وصربيا مستعدة للعمل مع جميع الدول الأعضاء على تنفيذ الأهداف المرسومة في الإعلان.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): بما أن أحداً غير مستعد لأخذ الكلمة، سأعلق الجلسة مرة أخرى.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٥٠.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد إدغار شغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا.

الرئيس لونغو (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أنضم إلى المتكلمين الآخرين الذين تكلموا قبلي في الإعراب عن امتناننا للأمين العام على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين وآمل من مؤتمر القمة هذا، وهو الأول من نوعه، أن يوفر بالفعل فرصة فريدة للمجتمع العالمي لتحديد الظروف التي أدت إلى تفاقم التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين من أجل تعزيز استجابتنا الجماعية لهذه التحركات.

ترى حكومتي أن نتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المنعقد في أيار/مايو ٢٠١٦ ذات أهمية حاسمة في الجهود الجارية لتحسين المساعدة الإنسانية، ولا سيما الالتزامات السياسية لإنهاء التشرد، فضلا عن الحاجة إلى قيام الجهات الفاعلة في الميدانين الإنساني والإنمائي بالعمل معا وإيجاد السُبل الكفيلة بتمويل الأعمال الإنسانية والإنمائية. ومن المهم لنا أن نبني على الالتزامات الرئيسية التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة من أجل معالجة الثغرات في تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المستضعفين.

يرحب وفدي باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى (القرار ١/٧١) الذي شدد، في جملة أمور، على ضرورة تقديم الدعم للبلدان المضيفة في القطاعات الرئيسية المنقذة للحياة، مثل المياه والصرف الصحي، والتغذية، والرعاية الصحية، والمأوى، بما في ذلك تقديم الدعم إلى برامج التنمية المجتمعية. وتؤيد حكومتي أيضا الالتزامات المبينة في الوثيقة مع الاقتناع بأن هذه التعهدات ستقطع شوطا طويلا في تخفيف معاناة الأعداد المتزايدة من الناس الذين في معظم الحالات اضطروا إلى مغادرة ديارهم بحثا عن الأمان بسبب الصراعات والحروب وتغير المناخ، من بين أسباب أخرى.

ما فتئت زامبيا منذ أمد بعيد المأوى للاجئين من البلدان المجاورة في المنطقة، وكذلك من منطقة القرن الأفريقي. وبعد مرور سنتين على الاستقلال في عام ١٩٦٦، أنشئت أول مستوطنة للاجئين في الجزء الغربي من البلد، تلتها مستوطنة أخرى في المحافظة الشمالية – الغربية في عام ١٩٧١. وفي ذروة الصراعات في الجنوب الأفريقي، استضافت زامبيا أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ في ست مستوطنات للاجئين، تم إغلاق أربع منها حتى الآن. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٥، تمت مساعدة أكثر من ٢١٠ ٠٠٠ لاجئ أنغولي في العودة إلى بلدهم. واليوم، أدمج بالكامل في النظام الزامبي حوالي ٢٣ ٠٠٠ لاجئ أنغولي سابق، بالإضافة إلى نحو ٦ ٠٠٠ من اللاجئين الروانديين السابقين.

وفي نهاية عام ٢٠١١، تعهدت حكومة بلدي بالعمل على إدماج ١٠ ٠٠٠ من اللاجئين الأنغوليين السابقين في المجتمعات المحلية بعد انتهاء وضعهم بصفة لاجئين. وهذا الحل الدائم جرى تمديده ليشمل ٤ ٠٠٠ من اللاجئين

الروانديين السابقين الذين فقدوا وضعهم بعد الاستناد إلى حكم الإسقاط في عام ٢٠١٣. وأود أن أبلغكم بأننا خطونا خطوات واسعة هامة في إدماج اللاجئين الأنغوليين السابقين مع تجهيز معاملات حوالي ٠٠٠ ٨ لإصدار تصاريح إقامة لهم تمنح اللاجئين المتضررين الحريات والحقوق التي يتمتع بها أهالي زامبيا.

كذلك قدمت حكومة بلادي الأراضي لإعادة توطين اللاجئين السابقين لأغراض الزراعة وغيرها من الأنشطة المدرة للدخل. لقد تم إفراد ما يقرب من ٠٠٠ ٢ قطعة من الأرض، تزيد قيمتها على ٣ ملايين دولار في خطط إعادة توطين اللاجئين السابقين على قدم المساواة مع الزامبيين. وهذا أحد السبل التي نعتقد أنه بوصفنا بلدا يمكننا بها أن نكفل للاجئين السابقين والمجتمعات المحلية المضيفة العيش في وئام. انطلاقا من نفس الروح، يمكن أن يشمل البرنامج الإدماج المحلي للاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين عاشوا في البلد منذ أكثر من ١٠ سنوات.

لقد واصلت زامبيا ترحيبها باللاجئين الذين وصلوا حديثا من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والصومال والذين يقيمون في المخيمات والمناطق الحضرية. ومن بين مجموع السكان اللاجئين واللاجئين السابقين البالغ عددهم ٤١٩ ٥٢ يوجد حاليا في البلد، ٤٠٦ ٢٠ يقيمون خارج المستوطنات. هذا على الرغم من أن زامبيا أبدت تحفظا على المادة ٢٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين فيما يتعلق بحرية التنقل. وعلاوة على ذلك، ننوي التخفيف من سياسة الإيواء في مخيمات للحصول على الإقامة الحضرية والإذن بمغادرة المخيمات، بينما نكفل صون الأمن لشعبنا.

أود أن أؤكد مجددا التزام حكومة بلدي بالحفاظ على سياسة الباب المفتوح للاجئين فيما يتعلق بالحصول على العمل والتعليم. وسوف نضاعف جهودنا لتوفير التعليم للأطفال اللاجئين في المستوطنات لمعرفتنا بأن اللاجئ المتعلم لديه فرص أفضل من للاجئ غير المتعلم، سواء اختاروا العودة إلى بلدهم الأصلي أم لا.

لتعزيز الاعتماد على الذات، وضعت حكومة بلدي تدابير للاجئين للحصول على العمل والانخراط في الأعمال التجارية الحرة التي يختاروها. وبالتعاون مع شركائنا في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أجرينا دراسة في اقتصاد اللاجئين ستساعدنا في تشكيل السياسات بشأن الحصول على العمل وإقامة المشاريع التجارية. ونحن على ثقة بأن هذه الجهود سوف تمكننا من تحويل التصور الشائع للاجئ بأنه يمثل عبئا إلى إدراك حسي بأن اللاجئ أو المهاجر ذخر لأي بلد يختار العيش فيه.

يؤيد وفدي تأييدا كاملا الميثاق العالمي المقترح بشأن الهجرة الآمنة والعادية والمنظمة، ومن المأمول أن تفضي العملية التشاورية إلى اعتماد الاتفاق بطريقة شاملة وشفافة. وفي السياق نفسه، أود أن أشدد على الحاجة إلى قيام المنظمة الدولية للهجرة بدور حاسم في هذه العملية. وعلاوة على ذلك، ترحب زامبيا بالاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة الذي يهدف إلى إقامة علاقة قانونية وعلاقة عمل أوثق.

في ختام بياني، أود أن أؤكد من جديد تعهد زامبيا بالتزاماتها الدولية الناشئة عن اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الخاص بوضع اللاجئين، كأساس للنظام الدولي لحماية اللاجئين، بما في ذلك المبدأ الأساسي لعدم الإعادة القسرية. وبموجب هذه الصكوك، تضطلع زامبيا بمسؤوليتها عن توفير الحماية لمن يلتمسون اللجوء بجدية، وستواصل الاضطلاع بدورها في مساعدة السكان المتضررين من النزاع، ومن انتهاكات حقوق الإنسان والمخاطر الأخرى التي تتهدد رفاههم.

الرئيس المشارك ليكتوفت (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رودولفو نين نوفوا، وزير خارجية أوروغواي.

السيد نين نوفوا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في فهمنا لظاهرة الهجرة، علينا أن نفهم على نحو خاص الأسباب أو القوى المحركة للهجرة وتشريد السكان، مثل جوانب الإجحاف الاقتصادي، والفقر، والكوارث البيئية، والحروب والصراعات، والخصائص المحددة للهجرة المرتبطة بهذه الأسباب.

وأوروغواي تعي أزمة الهجرة واللاجئين العالمية المروعة التي أفضت إلى وجود أكثر من ٦٥ مليون نازح، إلى جانب زهاء ٢١ مليون لاجئ على مستوى العالم. هذه الأعداد لا سابق لها في كل التاريخ البشري، وعلى جميع الدول أن تتصرف وأن تستجيب تبعا لذلك. واجتماع اليوم فرصة مؤاتية للوفاء بالالتزامات القانونية القائمة وأفضل الممارسات، والتزامنا بمبدأ المسؤولية المشتركة مع الحفاظ على رؤيتنا للتضامن الدولي والكرامة الإنسانية.

إن الهجرة الدولية عنصر أساسي في تاريخ بلدنا. وكان لها أثر كبير ديموغرافياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً. وعلى مدى عقود كثيرة، استضافت أوروغواي الكثيرين من أصول مختلفة بحثاً عن آفاق أوسع، أو فراراً من الاضطهاد والحرب والفقر وانعدام الفرص في كثير من الحالات. واعتباراً من عام ٢٠٠٩، كان هناك تغيير في توجهات الهجرة التي تميزت بتزايد أعداد المهاجرين الذين كانت نشأتهم الأولى أساساً في بلدان من المنطقة المحيطة. وأصبحت أوروغواي بلداً جاذباً للكثيرين ممن قرروا الاستقرار هناك بشكل مؤقت أو دائم، سعياً للفرص من أجل تحسين رفاههم ورفاه أسرهم.

وأوروغواي وقعت وصادقت على أهم الاتفاقات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية فيما يتعلق بالهجرة وحماية حقوق الإنسان، ووضعنا إطاراً وطنياً معيارياً يقوم على أساس الإقرار بحقوق المهاجرين وأفراد أسرهم واحترامها بشكل صارم. وهذا الإطار الوطني، إلى جانب الأحكام المكرسة في دستور بلدنا، يرسي الأسس والمبادئ لسياستنا الوطنية بشأن الهجرة.

وخلال العقد السابق، بلورت أوروغواي سياستها العامة بشأن الهجرة القائمة على حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ما وضع بلدنا في طليعة بلدان المنطقة والعالم، الأمر الذي اعترف به في العديد من المحافل الدولية. والمبادئ التي توجه سياستنا هي المساواة بين المواطنين والأجانب في المعاملة والتمتع بالحقوق، وعدم التمييز، والاندماج الاجتماعي – الثقافي، واحترام التنوع الثقافي والهوية الثقافية والمساواة بين الجنسين، وتوفير الحماية الكاملة لمجموعات المهاجرين الأكثر هشاشة.

كما أن أوروغواي تقر تماماً باتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها اللاحق لعام ١٩٦٧ المتعلق بوضع اللاجئين. وعلى الصعيد الوطني، فإن بلدنا طرف في مجموعة من الصكوك القانونية في هذا المجال، وخاصة إعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين لعام ١٩٨٤، الذي أقرته منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة كنموذج لأفضل الممارسات، فضلاً عن إعلان سان خوسيه بشأن اللاجئين والنازحين لعام ١٩٩٤، الذي يحث الحكومات على مواءمة القواعد والإجراءات والمتطلبات من حيث صلتها باللاجئين. والتزامنا في هذا المجال يتجلى في الجهود الوطنية المستمرة لتنفيذ إعلان المكسيك لعام ٢٠٠٤، وخطة العمل لتعزيز الحماية الدولية للاجئين في أمريكا اللاتينية، وإعلان وخطة عمل البرازيل لعام ٢٠١٤، الذي وسع تعريف مصطلح اللاجئ، لصالح المئات ممن التمسوا اللجوء إلى أوروغواي في السنوات الأخيرة.

وأوروغواي تود أن تثني على الدور الذي يقوم به مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين باعتباره المحرك الرئيسي المنظم للسياسات العالمية المتعلقة باللاجئين. ومع ذلك، لا بد من توفير المزيد من الموارد العالمية لدعم الدول التي تستضيف تدفقات كبيرة من اللاجئين، فضلاً عن بلدان

المنشأ. وفي هذا الصدد، فقد ضاعف بلدنا حصته الطوعية لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ونرى أن ثمة حاجة إلى حلول إبداعية ومستدامة. فالاستجابات التقليدية الناجحة يمكن أن تكون الأساس، ولكن علينا أن نتخذ تدابير تتواءم فعلاً مع ظاهرة الهجرة والنزوح الجماعي الحالية.

وينبغي أن تستند السياسات إلى نظرة إيجابية للمهاجرين كأساس لرفاهنا وتنميتنا، نظرة تقدر لهم إسهاماتهم الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية والسياسية في بلدان المنشأ والبلدان المضيفة على السواء، إذ أنهم يثرون البلد المضيف بمرئيات وقدرات مختلفة، وينبغي الحفاظ على مبدأ صون استقلاليتهم وتعزيز اكتفائهم الذاتي.

وإضافة إلى ذلك، يجب أن نتجنب السياسات التقييدية للدولة أو وضع سياسات واستراتيجيات لإدارة الهجرة من شأنها أن تعرض المهاجرين أو اللاجئين المستضعفين وأسرهم للخطر. وأي حل يجب أن يتضمن مبادئ المساواة وعدم التمييز في ما يتعلق بتلك الفئات الهشة تجنباً لجعلهم ضحايا أكثر من مرة. وكمثال على ذلك، فقد استرعى انتباهي أن العديد اللاجئين أو المهاجرين من النساء والصبية والفتيات كثيراً ما يقعون ضحايا للاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي.

في هذا الصدد، فإن سياسة الهجرة التي تنتهجها أوروغواي، وهي استراتيجية شاملة تتسق مع الهدف ١٠,٧ من أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تسعى إلى ضبط آلياتنا ووسائلنا بهدف التشجيع على هجرة وتحركات منظمة وآمنة ومنتظمة ومستنيرة، في محاولة لتحقيق التوازن المناسب بين حقوق المهاجرين والاحتياجات الأمنية للدولة.

ونحن نقر أيضاً بالحق في الهجرة والعودة والبقاء طوعاً في بلد الإقامة، فضلاً عن الصلة الإيجابية بين الهجرة والتنمية. وينبغي أن تترادف هذه المبادئ مع إجراءات ملموسة تؤكد على إسهام المهاجرين. ومع ذلك، علينا أن نتأكد في المقام الأول من عدم انزلاق المهاجرين والهجرة إلى تيار الجريمة، مع الاعتراف بحقوق المهاجرين واحترامها في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ولا بد لنا من تفنيد الخطاب الذي ينشر المعلومات المضللة والأفكار الخاطئة عن المهاجرين، ما من شأنه أن يغذي كراهية الأجانب والعنصرية والتمييز.

والتزامنا تجاه اللاجئين لا يقتصر على السماح لهم بدخول بلادنا واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، ولكن يشمل أيضا قيام الدولة بوضع خطة شاملة من شأنها أن تكفل الاحتياجات الأساسية للاجئين وأنهم، بدورهم، يمكنهم التقدم والتكيف مع محيطهم الجديد. والتشجيع على مشاركة اللاجئين والمهاجرين في سوق العمل أمر أساسي، ليس لتعزيز تنميتهم الشخصية فحسب، ولكن للإسهام في النمو الاقتصادي للبلاد أيضاً.

وترى أوروغواي أنه يتعين إيجاد حل لمشكلة عديمي الجنسية وإنهائها بالمرة. وإننا نعمل من أجل ذلك تماماً. نحن في حاجة إلى تشريعات وطنية قوية تستند إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة من أجل معالجة هشاشة هؤلاء الناس، والتي تتسبب في النزوح في كثير من الحالات أو تكون من عواقبه المحتملة. وعلى الدول أن تعمل على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها واحترام الكرامة الإنسانية، بصرف النظر عن وضع الهجرة.

تولى رئاسة الجلسة الرئيس المشارك بالنيابة، السيد توزاكا (جزر سليمان).

وفي هذا السياق، وكما تدعو إليه أوروغواي في سياستها الخارجية وفي تعاونها الدولي، فإن التنسيق الحكومي الدولي ضروري لإعداد استجابات جماعية أكثر فعالية ومسؤولية، كما هو الحال في وضع آليات شاملة للوقاية والرعاية والحماية للمهاجرين، لا سيما المجموعات الضعيفة من بينهم، كضحايا تهريب البشر والاتجار بهم؛ والأطفال والفتيات والمراهقين

المنفصلين عن أسرهم أو غير المرافَقين؛ وضحايا العنف القائم على نوع الجنس؛ وكذلك ملتمسي اللجوء واللاجئين.

ودولة أوروغواي تشاطر الأمم المتحدة شواغلها بشأن الحاجة إلى أن تعمل الدول الأعضاء معاً بشكل أوثق وبطريقة أفضل تنسيقاً في المحافل العالمية كالجمعية العامة؛ وأن تتقاسم المسؤوليات على أساس أكثر إنصافا، ما من شأنه أن يساعدنا بالتأكيد على إيجاد الاستجابات المناسبة والتوصل إلى اتفاق بشأنها.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.